النشرة الإخبارية

منظمة العفو الدولية

● مايو/أيار 2007، المجلد 37، العدد 04

رقم الوثيقة: NWS 21/004/2007

التعذيب: سر مصر المفضوح

أدلى عماد الكبير، الذي تعرض لاعتداء جنسي على أيدي أفراد الشرطة المصرية، بشهادته لأول مرة ضد المعتدين عليه في 2 إبريل/نيسان؛ وهو سائق سيارة أجرة في الحادية والعشرين من عمره، اعتدى عليه أفراد الشرطة جنسياً باستخدام عصا، وسجلوا واقعة الاعتداء بواسطة هاتف محمول، ثم نشر التسجيل المصور لهذا الاعتداء على نطاق واسع. وتعد المحاكمة، التي بدأت في مارس/آذار، أمراً غير مألوف في بلد شاع فيه تعذيب المعتقلين وإيذاؤهم حتى أصبح سلوكاً اعتيادياً.

فقد تعرض عماد للتعذيب في قسم شرطة بولاق الدكرور بالجيزة، عقب اعتقاله في يناير/كانون الثاني 2006 لأنه حاول التدخل لإيقاف مشادة بين أفراد الشرطة وابن عمه؛ وقيد أفراد الشرطة يديه وقدميه، وأجبروه على الجلوس على الأرض، ثم جلدوه؛ وبعد ذلك خلعوا سرواله، واعتدوا عليه جنسياً بعصا، وسجلوا واقعة الاعتداء على هاتف محمول.

وكشفت الصور الفاضحة لواقعة الاعتداء عن الانتهاكات الشائعة في نظام القضاء الجنائي المصري، وأثارت موجة من التنديد والاستنكار من قبل منظمات حقوق الإنسان، والأرجح أنها هي التي أدت إلى محاكمة ضابطي الشرطة اللذين زُعم ضلوعهما في تعذيب عماد الكبير. غير أن قضية عماد ليست حالة منفردة، بل لا يزال الآلاف من الأشخاص يتعرضون للتعذيب في السجون والمعتقلات المصرية دون أن ينال زبانية التعذيب أي عقاب. صحيح أن إجراء المحاكمة في حد ذاته أمر إيجابي جدير بالترحيب، ولكن من المستبعد أن يكون له أي أثر على محنة هؤلاء الضحايا.

وفي مارس/آذار، وافق مجلس الشعب المصري على تعديلات دستورية، تم إقرارها فيما بعد في استفتاء شعبي مثير للجدل؛ ومن شأن أحد هذه التعديلات بوجه خاص أن يثبت صلاحيات الطوارئ في القانون المصري. وتستثني هذه التعديلات الأشخاص المشتبه في تورطهم في الإرهاب من الضمانات الحالية الواقية من القبض والاعتقال التعسفي؛ كما تسمح للرئيس بتجنب المحاكم العادية، وإحالة مثل هؤلاء الأشخاص لأي سلطة قضائية يشاء، بما في ذلك المحاكم العسكرية ومحاكم الطوارئ.

وقد ظل التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، والاعتقالات التعسفية، والمحاكمات الفادحة الجور أمام محاكم الطوارئ والمحاكم العسكرية من السمات الرئيسية لحالة الطوارئ السارية في مصر منذ أربعين عاماً، ولحملة مكافحة الإرهاب. وكان للصلاحيات الواسعة النطاق الممنوحة للموظفين المكلفين بتنفيذ القانون دور رئيسي في تسهيل وقوع تلك الانتهاكات، ولا سيما التعذيب.

وفي أعقاب الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة، قامت شرطة أمن الدولة باعتقال الأشخاص بالجملة دون اتباع الإجراءات القانونية المنصفة؛ بل اعتقل أقارب المشتبه فيهم هم الآخرون، وتعرضوا للتهديد والإيذاء. ونتيجة لهذا الاعتقال السري بمعزل عن العالم الخارجي، أصبح بعض المقبوض عليهم ضحايا للاختفاء القسري طيلة أسابيع أو شهور؛ ولقي بعضهم حتفه تحت وطأة التعذيب.

ولا يزال نحو 18000 شخص رهن الاعتقال دون تهمة ولا محاكمة بموجب أوامر صادرة عن وزارة الداخلية؛ وظل بعضهم محتجزاً طيلة أكثر من عشر سنوات، ومن بينهم الكثيرون ممن أمرت المحاكم مراراً بالإفراج عنهم.

ولكن بالرغم من سجل مصر الموثق والمروع الحافل بالانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، فلا تزال حكومات بلدان أخرى، وبخاصة الولايات المتحدة، ترسل إليها المعتقلين في إطار «الحرب على الإرهاب» و لعلها تتخذ هذا الإجراء وسيلة مريحة وميسرة لجمع المعلومات «الاستخبارية» التي تبحث عنها.

انظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون: «مصر – الانتهاكات المنهجية باسم الأمن» (MDE 12/001/2007).

الناشط المصري محمد الشرقاوي الذي اعتقلته الشرطة في مايو/أيار 2006، وانزلت به صنوفاً من التعذيب أثناء مظاهرة للاحتجاج على التعذيب في القاهرة، مصر، يناير/كانون الثاني 2007.

ملصقة أعدها تحالف «أرواح الأمل»، وهو تحالف ينظم الدورات التدريبية للبرامج القبلية وغير القبلية بشأن العنف الأسري، والاعتداء الجنسي، والملاحقات والمضايقات المستمرة للنساء في وطن الهنود بولاية أوكلاهوما، الولايات المتحدة. كما يقدم التحالف المشورة والإرشاد وخدمات الإحالة.

تركة من العنف الجنسي

تتعرض نساء السكان الأصليين في الأمريكيتين لمعدلات مرتفعة من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، ولا يجدن أي سبيل قضائي للإنصاف

ويمكن القول، استناداً إلى إحصائيات وزارة العدل الأمريكية، بأن أكثر من واحدة من بين كل ثلاث نسوة من السكان الأصليين في الأمريكيتين ومنطقة آلاسكا سوف يتعرضن للاغتصاب خلال حياتهن؛ والمعدل المناظر لذلك بين نساء الولايات المتحدة إجمالاً يقل عن واحدة من بين كل خمس نسوة. ولئن كانت هناك عوامل متباينة ومعقدة تجعل نساء السكان الأصليين بوجه خاص نهباً لهذه المخاطر، فهناك عامل رئيسي حددته هؤلاء النساء أنفسهن، وهو تركة الفظائع الماضية وإفلات مرتكبيها من العقاب.

وتقول جاكلين أغتوكا من «المؤتمر الوطني للهنود الأمريكيين»: «إن معدلات الاعتداء الجنسي والعنف ضد النساء الأمريكيات الأصليات لم تهبط من السماء وحسب، بل هي جزء من مسلسل تاريخي».

واليوم، لا يزال معظم مقترفي أعمال العنف الجنسي ضد النساء الأصليات في شتى أنحاء الأمريكيتين بمنأى عن أي حساب أو عقاب، ومن الحواجز الرئيسية التي تمنع هؤلاء النسوة من الإبلاغ عن حوادث العنف عدم ثقتهن في أن السلطات سوف تصدقهن أو أن الجناة سوف يقدمون لساحة العدالة.

وبالنسبة للناجيات يخلف العنف الجنسي تركة خاصة به، وقد تظل بمنأى عن الأنظار سنوات أو حتى عقوداً طويلة؛ ففي غواتيمالا، كان العنف الجنسي ضد النساء الأصليات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية مكافحة التمرد إبان الصراع الذي دارت رحاه في الثمانينيات. ولكن بالرغم من أن بعض الناجيات لا زلن يعانين من الآثار النفسية لما قاسينه من الانتهاكات، فإنهن يعزونها لـ«حزن» مبهم بدلاً من أن يعترفن حتى في قرارة أنفسهن بوحشية ما كابدنه من الفظائع.

أما رد فعل الكثير من الحكومات للعنف الجنسي الذي تقاسيه النساء الأصليات في شتى أنحاء المنطقة فقد كانت السمة الغالبة عليه هي التقاعس واللامبالاة؛ بل بدلاً من إزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق العدالة، تذهب السلطات في بعض الحالات إلى حد تأييد القوانين والممارسات التي تحرم النساء الأصليات من سبل الإنصاف.

ففي الولايات المتحدة، تجد النساء الأصليات أنفسهن أمام متاهة قضائية، حيث تتداخل ثلاثة أنظمة قضائية – نظام قبلي وآخر محلي خاص بالولاية والثالث فيدرالي – في التصدي لقضايا العنف الجنسي؛ والنتيجة في كثير من الأحيان هي الفوضى والتأخير وحرمان الناجيات من الإنصاف.

وفي المكسيك، اغتصب الجنود المكسيكيون امرأتين من السكان الأصليين عام 2002، وتتعرضان الآن لضغوط لتقديم بلاغ إلى المدعي العسكري؛ ولكن إنيس فرناندیز أورتيغا وفالنتينا روزندو كانتو من قرية تلابانيكا للسكان الأصليين ما برحتا ترفضان الرضوخ لهذه الضغوط قائلتين إن غير الممكن تحقيق العدالة الحقيقية ما دامت قضيتاهما خاضعتين لاختصاص القضاء العسكري.

ويحتفظ السكان الأصليون في الأمريكيتين بتنوع هائل في الثقافات والعادات والتقاليد والتراث التاريخي؛ ولكنهم جميعاً، ولو بدرجات متفاوتة، يعانون من التحيز ومن الصفات السلبية التي تخلع عليهم دائماً، وكأنها قوالب نمطية جامدة فرضت عليهم فرضاً؛ أما النساء الأصليات فيكابدن التمييز والتحيز ضدهن لا لكونهن نساء فحسب، بل لأنهن أيضاً من السكان الأصليين. وهذا التمييز والتحيز الحاصل يمكن أن يؤثر على سلوك ومواقف الشرطة مما يضع حاجزاً آخر يحول دون إنصاف الضحايا.

ففي عام 2003، اغتصب رجلان أبيضان امرأة أمريكية من السكان الأصليين في الولايات المتحدة، وتعديا عليها بالضرب، ثم ألقيا بها من فوق جسر؛ وأصيبت بجروح بالغة من جراء هذا الاعتداء، ولكنها ظلت على قيد الحياة. ورغم ذلك، فعندما نظرت إحدى محاكم الولاية في القضية، لم يتمكن المحلفون من الاتفاق على الحكم؛ ولما سئلوا عن السبب، رد أحدهم قائلاً «إنها ليست سوى هندية أخرى سكرانة»؛ وفي نهاية المطاف، حُكم على كلا الرجلين بعقوبة سجن.

لا بد من اتخاذ إجراء عاجل لوضع حد للعنف الجنسي الذي تتعرض له النساء الأصليات، ولكن أي إجراء يجب أن يكون قائماً على الفهم والوعي وليس التحيز أو التمييز المجحف؛ وقد قامت منظمات النساء الأصليات والسلطات القبلية بالعديد من المبادرات في مختلف بلدان المنطقة حول أفضل السبل لحمايتهن من العنف الجنسي؛ وآن الأوان لأن تنصت الحكومات ثم تتحرك.

انظر تقرير «متاهة الظلم» (AMR 51/035/2007).

في هذا العدد

مناشدات عالمية

- القمع المنهجي للنقابيين في زمبابوي
- سحق نقابة المزارعين في فيتنام
- جندي أمريكي سجن بسبب رفضه القتال في العراق

أول مايو/أيار – اليوم العالمي للعمال

يتعرض العمال في مختلف أنحاء العالم للتهديدات والمضايقات، بل حتى للقتل، بسبب دفاعهم عن حقوقهم الأساسية؛ ويقول الاتحاد الدولي للنقابات الحرة إنه لا يمر عام دون أن يقتل ما لا يقل عن 100 نقابي بسبب سعيهم لرفع أجور العمال أو تحسين ظروف العمل. وقد وقعت دول كثيرة على قوانين دولية تكفل حقوق النقابيين في حرية ممارسة نشاطهم، غير أن بعض الدول تتقاعس باستمرار عن النهوض بالمسؤوليات والواجبات المنصوص عليها في تلك القوانين.

مقتل نقابي رمياً بالرصاص في كمبوديا

قتل النقابي هي فوتي، وهو عضو مرموق في النقابة الحرة للعمال في مملكة كمبوديا، رمياً بالرصاص، بينما كان عائداً بدراجته البخارية إلى بيته في 24 فبراير/شباط. وكان فوتي، رئيس فرع النقابة بمصنع «سانتكس» للملابس قد أنهى نوبته الليلة لتوه عندما أطلقت عليه النار على مسافة تقل عن كيلومتر من محل عمله في منطقة دانغكاو بالعاصمة التايلندية بنوم بنه. وحتى هذا اليوم، لم تعتقل السلطات أحداً يشتبه في تورطه في مقتله.

يُذكر أن هي فوتي هو ثالث مسؤول بالنقابة الحرة للعمال يقتل خلال ثلاث سنوات؛ ففي يناير/كانون الثاني 2004، قتل رئيس النقابة تشيا فيتشيا بنيران مسلحين في ما بدا وكأنه اغتيال نفذه قاتل مأجور. وألقي القبض على رجلين، أحدهما يدعى بورن سامنانغ، في الخامسة والعشرين من عمره، وسوك سام أون، في الثامنة والثلاثين من عمره، للاشتباه في ضلوعهما في الجريمة، ثم حكم عليهما عام 2005 بالسجن 20 عاماً بعد محاكمة جائرة إلى أبعد الحدود (انظر المناشدة العالمية في عدد سبتمبر/أيلول 2006). وطعن كل منهما في حكم الإدانة، ولكن دعوى الطعن رفضت في إبريل/نيسان 2007. وقبل ذلك في مايو/أيار 2004، قتل رئيس النقابة الحرة روس سوفاناريث في مصنع ترينونغال كومارا.

وخلال السنوات الأخيرة، اشتدت الاعتداءات على نشطاء النقابة الحرة للعمال، وظل المعتدون بمنأى عن أي عقاب، في حين تقاعست الحكومة عن اتخاذ أي إجراء لوضع حد لظاهرة العنف ضد النقابيين. وتعد النقابة الحرة واحدة من أكبر النقابات في كمبوديا، ولها نشاط واسع في قطاع صناعة الملابس الجاهزة بوجه خاص، حيث تناضل ضد استغلال عمال الملابس ورداءة ظروف عملهم وتدنيها عن المستوى المقبول. ونظراً لما ينطوي عليه نشاطها من تهديد للأرباح الطائلة التي يحققها هذا القطاع، فقد واجه نشطاء النقابة حملة شرسة ضدهم من المضايقة والتخويف.

وخلال عام 2006، سعى ممثلو النقابة الحرة في مصنع «سانتكس» ومصنع «برايت سكاي» المجاور له لإقناع صاحب المصنعين بتحسين ظروف العمل، وبالأخص مدد عقود العمل. ولم يلبث أن تعرض مسؤولو النقابة لاعتداءات عنيفة في كلا المصنعين؛ ففي مايو/أيار 2006، وقع اعتداء على تشي ريثي، نائب رئيس النقابة الحرة، أثناء عودته من العمل إلى منزله. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أصيب نائب رئيس فرع النقابة الحرة في مصنع «برايت سكاي» في وجهه، وهُدِّد بالاعتقال أثناء إضراب في المصنع؛ وليس هذان سوى اثنين من بين العدد من مسؤولي النقابة الحرة الذين استهدفوا للاعتداء خلال ذلك العام.

ومثل هذا النمط المثير للقلق والانزعاج من أعمال العنف يحمل في طياته رسالة مرعبة للنقابيين في شتى أنحاء كمبوديا؛ ويقول تشيا موني، رئيس النقابة الحرة «أولاً، تثير أعمال القتل الخوف في نفوس أعضائنا؛ وثانياً، بمقدور مرتكبي أعمال العنف هذه الاستمرار فيها مادام أحد لا يقدم لساحة العدالة».

ومن بين ما تفضي إليه هذه الأفعال قمع النشاط النقابي، ومنع العمال من المطالبة بحقوقهم الأساسية؛ ويضيف موني قائلاً «باعتبارنا أعضاء في المجتمع المدني، ليست لدينا وسيلة لحماية أعضائنا، ومن ثم فإن الكثيرين من الزعماء المحليين للنقابة الحرة لا يجرؤون على التصدي للتجاوزات التي تحدث في المصانع».

وتعد كمبوديا من الدول الأطراف في جميع الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، وبالأخص تلك المتعلقة بالحرية النقابية والتفاوض الجماعي؛ كما أنها دولة طرف في المعاهدات الدولية التي تكفل حق النقابات العمالية في حرية ممارسة نشاطها وأداء وظيفتها.

ويجب على الحكومة إجراء تحقيقات وافية ومستقلة حول مقتل هي فوتي، وتقديم جميع المسؤولين عن مقتله إلى ساحة القضاء؛ كما يجب عليها العثور على القتلة الحقيقيين لتشيا فيتشيا، وإطلاق سراح الرجلين اللذين أدينا في وقت سابق إثر محاكمة جائرة، ما لم تكتشف أدلة كافية ضدهما. فلن يتسنى للحكومة إرسال مؤشر واضح وصادق على أنها لن تتساهل أو تتسامح مع مرتكبي أعمال العنف ضد النقابيين ما لم تجرِ تحقيقاً صحيحاً في جميع أعمال القتل، وتقدم المسؤولين عنها إلى القضاء لينالوا جزاءهم وفقاً للمعايير الدولية.

مقتل نشطاء نقابيين في كولومبيا

لقد وصفت كولومبيا بانها من أخطر بلدان العالم بالنسبة للنشطاء النقابيين؛ فمنذ عام 1991، وثق مؤتمر النقابات العمالية، وهو أكبر منظمة عمالية في كولومبيا، 2245 جريمة قتل، و3035 تهديداً، و182 حالة إخفاء قسري لنشطاء نقابيين؛ ولا يزال أكثر من 90 في المائة من هذه الحالات عالقة بدون حسم.

وقد اتخذت كولومبيا عدة خطوات سطحية لتحسين سمعتها المشينة؛ ففي يونيو/حزيران 2006، وافقت الحكومة الكولومبية على وجود مستديم لمنظمة العمل الدولية في البلاد لتعزيز الحقوق الأساسية للنقابيين الكولومبيين والدفاع عنها؛ كما وافقت على رصد سير التحقيقات في أعمال القتل وحالات الاختفاء القسري.

> «لقد قررنا الدفاع عن أنفسنا بالقيام بعملية عسكرية منظمة لتحديد مكان هذه الخلية النقابية، وإبادتها، ومحوها، والقضاء عليها تماماً».
>
> تهديد أرسلته جماعة «بلوك سنترال بوليفار» شبه العسكرية، التي يساندها الجيش، إلى مقر مؤتمر النقابات العمالية في مقاطعة سانتاندير في 31 أغسطس/آب 2006

وعرضت الحكومات المتتالية اتخاذ إجراءات لحماية النقابيين، بما في ذلك تعيين حرس شخصي، وتوفير سيارات مصفحة، وهواتف محمولة. ولكن هذه الإجراءات كانت محدودة في بعض الحالات، بل إنها سُحبت بالمرة في حالات كان الأفراد المعنيون فيها أشد عرضة للأخطار منهم في أي وقت آخر، وفي أمس الحاجة للحماية.

وبالرغم من المحاولات المزعومة التي بذلتها كولومبيا لتحسين الوضع الأمني للنقابيين، فما زالت أعمال القتل والتهديدات بالقتل مستمرة، ولا يزال الجناة في نجوة من أي مساءلة أو عقاب. ولن يكون بالإمكان تحقيق تحسن ملموس ومستديم في الأوضاع الأمنية التي يواجهها النقابيون ما لم تتخذ السلطات إجراءً حاسماً لوضع حد لإفلات الجناة من العقاب.

وفضلاً عن هذا، هناك أدلة على أن قوات أمن الدولة والقوات شبه العسكرية قد تواطأت لاستهداف النقابيين الذين تصمهم بالمخربين والمتحالفين مع جماعات حرب العصابات؛ وكان من المفترض أن تكون القوات شبه العسكرية المذكورة قد تخلت عن أسلحتها في عملية وطنية لنزع الأسلحة تباهت بها الحكومة كثيراً.

ففي 2 مارس/آذار 2006، قتل هيكتور دياز سيرانو، وهو عضو في نقابة عمال النفط، بنيران مسلحين بينما كان في طريقه إلى مقر عمله في بلدة برانكابرميخا؛ وفي اليوم نفسه، أفادت إحدى الصحف بأن جماعة شبه عسكرية تسمي نفسها «القيادة الإقليمية لماغدالينا ميديو» أصدرت بياناً تتوعد فيه بقتل النقابيين وغيرهم من نشطاء المجتمع المحلي الذين سيخوضون انتخابات مارس/آذار 2006، بما في ذلك أعضاء نقابة عمال النفط. وأكدت الجماعة التزامها بعملية تسريحها، ولو أنها قالت «سوف نواصل هذا النضال بالرغم من ذلك حتى نقضي على آخر إرهابي من الجماعات المسلحة وأعوانهم المتسللين».

ولا بد للحكومة الكولومبية من العمل على وضع حد للحصانة التي ينعم بها القتلة الذين سفكوا دماء النقابيين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وكما أوضحت لجنة الحرية النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية، فليس بمقدور المنظمات العمالية ممارسة حقوقها الأساسية إلا في مناخ خالٍ من التهديدات والعنف.

ولا شك أن قرار تعيين ممثل دائم لمنظمة العمل الدولية لرصد الحرية النقابية في كولومبيا يتيح فرصة هامة أمام الشركات العاملة في كولومبيا، والحركة العمالية الدولية، والمجتمع الدولي للتأكيد على ضرورة أن تتخذ الحكومة إجراءً حاسماً لحماية النقابيين.

زمبابوي

القمع المنهجي للنقابيين

في 13 مارس/آذار تعرض غيلبرت ماريمبو ومايكل كاندوكوتي، الموظفان في مؤتمر زمبابوي لنقابات العمال للاعتداء على أيدي أفراد شرطة جمهورية زمبابوي خلال تفتيش مكاتب المنظمة المذكورة. وكان لدى الشرطة مذكرة لمصادرة كافة «المواد الهدامة» التي يُعثر عليها في المقر، وشهد الاعتداء محامون من منظمة محامي زمبابوي لحقوق الإنسان وصلوا إلى المكان ليجدوا أن أفراد الشرطة كانوا يفتشون المكاتب ويعتقلون موظفي مؤتمر زمبابوي لنقابات العمال وزواره.

ويتعرض أعضاء مؤتمر زمبابوي لنقابات العمال للمضايقة المنهجية من جانب السلطات منذ سنوات. وقد أُوقفوا واعتُقلوا بصورة تعسفية وتعرض بعضهم للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في الحجز.

وكان لوفمور ماتومبو (الذي يظهر في الصورة إلى اليمين) وولينغتون تشيبيبه ولوشيا ماتيبنغا، زعماء مؤتمر زمبابوي لنقابات العمال، ثلاثة من ضمن 15 عضواً قُبض عليهم في سبتمبر/أيلول 2006 بينما كانوا يحتجون بصورة سلمية على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في زمبابوي. وقد اقتيدوا إلى مركز شرطة ماتابي حيث تعرضوا للتعذيب المنهجي. وكان الضرب شديداً جداً لدرجة أن لوشيا ماتيبنغا أصيبت بثقب في طبلة الأذن نتيجة لذلك. ولم تُقدَّم لهم الرعاية الطبية إلا بعد ضغط مارسه محاموهم.

وأكد الأطباء أن الجروح التي أُصيبت بها المجموعة تتماشى مع الضرب بآلات غير حادة ثقيلة بما يكفي لكسر الأيدي والأذرع. وبدا أن ثمانية من النشطاء تعرضوا للتعذيب بطريقة تُدعى الفلانغا (الضرب على باطن القدمين) وتجعل الضحية عاجزاً عن المشي الطبيعي بصورة دائمة.

وقد دعا مؤتمر زمبابوي لنقابات العمال أعضاءه إلى عدم التوجه إلى أعمالهم يومي 3 و4 إبريل/نيسان احتجاجاً على تقاعس الحكومة عن اتخاذ خطوات لمعالجة الانهيار الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية لشعب زمبابوي. وبرغم أن الاحتجاج الفعلي كان سلمياً نسبياً، إلا أنه يُخشى في أعقابه أن تستهدف السلطات أولئك الذين يُعتقد أنهم نظموه وشاركوا فيه.

يرجى كتابة رسائل تدعو السلطات إلى السماح لأعضاء مؤتمر زمبابوي لنقابات العمال بممارسة حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وادعوا إلى وضع حد للاعتقال التعسفي للنقابيين وتخويفهم.

وترسل المناشدات إلى: مفوض الشرطة أغسطين تشيهوري

Police Commissioner Augustine Chihuri, Zimbabwe Republic Police, Police Headquarters,PO Box 8807, Causeway, Harare, Zimbabwe. Fax +263 4 253 212
Salutation: Dear Police Commissioner

طريقة المخاطبة: السيد مفوض الشرطة

فيتنام

سحق نقابة المزارعين

قُبض على خمسة أعضاء قياديين في تنظيم العمال – المزارعين المتحدين المشكَّل حديثاً ويظلون رهن الاعتقال. ولا يُعرف ما إذا كان أي منهم قد اتُّهم بارتكاب أي جرم. والنقابات العمالية المستقلة محظورة في فيتنام.

وقد شُكِّل تنظيم العمال – المزارعين المتحدين في أكتوبر/تشرين الأول 2006 لحماية حقوق العمال وتعزيزها، قبل انعقاد قمة منظمة التعاون لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (إيبك) في العاصمة هانوي في نوفمبر/تشرين الثاني. وفي القمة بحث زعماء 21 دولة عضو في المنظمة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجهها المنطقة.

ويدعو تنظيم العمال – المزارعين المتحدين إلى منح الحق في تشكيل نقابات عمالية والمشاركة فيها بصورة مستقلة عن التدخل الحكومي. كذلك يدعو لإنصاف الأشخاص الذين صودرت أراضيهم وممتلكاتهم بصورة غير قانونية من جانب المسؤولين الحكوميين وإلى وضع حد لاستغلال العمالة الرخيصة وأوضاع العمل الخطرة.

وقُبض على تران كووك هيين في يناير/كانون الثاني 2007 في مدينة هوتشي منه، حالما أعلن أنه اختير ليكون ناطقاً باسم تنظيم العمال – المزارعين المتحدين. وهو معتقل في أحد السجون بمدينة هوشيه منه. وقبل اعتقاله وقع على عريضة تأييد للكتلة 8406، وهي حركة تدعو إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان أُطلقت في إبريل/نيسان 2006 بعريضة على شبكة الإنترنت. ومنذ ذلك الحين وقّع حوالي 2000 شخص في جميع أنحاء فيتنام على عريضة الكتلة 8406.

وقُبض على الأعضاء المؤسسين لتنظيم العمال – المزارعين المتحدين نغوين تان هوانه وتران تي لي هانغ ودوان هوي تشوونغ ووالده دوان فان دين قبيل بدء قمة منظمة التعاون لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

يرجى كتابة رسائل تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن هؤلاء الأعضاء الخمسة في تنظيم العمال – المزارعين المتحدين الذي قُبض عليهم بسبب ممارستهم لحقهم المشروع في المشاركة السلمية في أنشطة نقابات العمال. وترسل المناشدات إلى: رئيس الوزراء نغوين تان دونغ

Prime Minister Nguyen Tan Dung, Office of the Prime Minister, Hoang Hoa Tham, Ha Noi, Viet Nam.
فاكس (عن طريق وزارة الخارجية): +844 823 1872
بريد إلكتروني (عن طريق وزارة الخارجية): banbientap@mofa.gov.vn
طريقة المخاطبة: السيد رئيس الوزراء Salutation: Dear Prime Minister

15 عاماً بلا إنصاف للعاملين المفصولين في البوسنة والهرسك

تفيد الأنباء الواردة ان اكثر من 60 الفاً من سكان جمهورية صرب البوسنة «ريبوبليكا صربسكا» لا يزالون في انتظار الحصول على تعويضات بعد فصلهم التعسفي من وظائفهم إبان الحرب بين قوات المسلمين والصرب والكروات في البوسنة بين عامي 1992 و1995.

وكان من بين هؤلاء عاملون من مسلمي وكروات البوسنة في مناجم ليوبيا التابعة للقطاع العام، ممن أمروا بعدم العودة إلى العمل عن طريق إعلان إذاعي في 22 مايو/أيار 1992. وقد طُرد ما لا يقل عن 2000 من غير الصرب من عملهم في المناجم لا لشيء سوى أصلهم العرقي (انظر عدد فبراير/شباط 2006 من النشرة الإخبارية).

وفي أعقاب هذا الفصل الجماعي، تعرض العاملون لمزيد من الاضطهاد، وقتل البعض على أيدي أفراد جيش صرب البوسنة، في حين اقتيد آخرون إلى معسكرات الاعتقال – وكان أحدها في مناجم ليوبيا – وقاسوا صنوف التعذيب. وحتى هذا اليوم، تحتوي مناجم ليوبيا على مقابر جماعية وقعوا ضحية للتعذيب والقتل هناك.

إجراءات التعويضات

وقد مضى 15 عاماً ولم يظفر الناجون الذين قرروا العودة بشيء يُذكر؛ وفي جمهورية ريبوبليكا صربسكا (وهي أحد الكيانين اللذين تتالف منهما البوسنة والهرسك، وكلاهما يتمتع بشبه حكم ذاتي)، حيث توجد مناجم ليوبيا، تاخرت إجراءات التعويضات بلا داع، ومما يبعث على الانزعاج أنه لم يتم رصد أي مخصصات مالية لتغطية طلبات التعويض في ميزانية الجمهورية لعام 2007، مما يوحي بعدم حرص السلطات على الوفاء باي التزامات تجاه ضحايا الانتهاكات القاسية لحقوق الإنسان.

غير ان طلبات التعويض المقدمة من العمال الذين فصلوا بصورة تعسفية من مصنع موستار لإنتاج الألومنيوم كانت أوفر حظاً؛ وكان العمال غير الكروات بالمصنع، شأنهم شأن كثيرين آخرين، قد فصلوا من عملهم إبان الحرب بسبب أصلهم العرقي؛ وبفضل الحملات التي قامت بها العفو الدولية وغيرها من المنظمات، قام بعض المقاولين الأجانب بمصنع موستار للألومنيوم بالاستفسار عن العمال المفصولين لدى الشركة، وأجروا مناقشات معها بشان سياستها المناهضة للتمييز.

وفي أغسطس/آب 2006، أبرمت الشركة اتفاقية مع اتحاد البوسنة والهرسك، تتعلق بقضية العاملين بالشركة قبل الحرب؛ وتقضي الاتفاقية بأن يتمكن جميع العاملين الذين كانوا مسجلين لدى الشركة في 31 ديسمبر/كانون الأول 1991، ممن فصلوا فصلاً تعسفياً فيما بعد، من مطالبة الشركة بالاعتراف بسنوات عملهم فيها شريطة أن يسجلوا طلباتهم قبل 14 أكتوبر/تشرين الأول 2006. ومما يُذكر أن الاعتراف بسنوات العمل سوف يكون له أثر مباشر على حجم الإعانات الاجتماعية التي يمكن أن يحصل عليها العاطلون عن العمل.

وقال مصنع موستار للألومنيوم إنه تلقى أكثر من 3000 طلب من عمال سابقين، ولا يزال عاكفاً على فحص هذه الطلبات حالياً. غير أن مصادر وسائل الإعلام رجحت أن يكون عدد هذه الطلبات 500 فحسب.

وتعتزم منظمة العفو الدولية مواصلة رصدها للشركة عن كثب لتحديد الأرقام الحقيقية، ومساندة أي خطوات إيجابية أخرى.

ومن ناحية أخرى، فقد اقتربت الذكرى الخامسة عشرة لهذا الإعلان الإذاعي المصيري، ولا يزال عشرات الآلاف من العمال المفصولين فصلاً تعسفياً والعاطلين في جمهورية صرب البوسنة في انتظار اعتراف السلطات بمحنتهم، ومساعدتهم في بناء حياتهم من جديد.

تحرك الآن! اذهب إلى الموقع التالي: www.amnesty.org/actnow، وذكِّر جمهورية ريبوبليكا صربسكا بواجبها إزاء الآلاف ممن فصلوا من وظائفهم بسبب أصلهم العرقي.

استمرار معاناة الأفغان على أيدي طالبان التي أطيح بها

اقتحم متمردون يشتبه في انتمائهم لطالبان منزلاً في إقليم كونار شرقي أفغانستان، حيث قتلوا شقيقتين تعملان معلمتين، بالإضافة إلى ثلاثة من أقاربهما، في 9 ديسمبر/كانون الأول 2006. وورد أن الشقيقتين كانتا قد تلقيتا خطاباً تحذيرياً من طالبان تأمرهما فيه بالكف عن التدريس وإلا فسوف «تواجهان عقوبة الإعدام».

يُذكر أن كتاب القواعد العسكرية لدى طالبان أو «اللائحة» يجيز صراحةً استهداف المعلمين؛ فالقاعدة 25 تنص على أن المدرس الذي يتجاهل تحذيرات طالبان «لابد من ضربه»؛ وإذا «استمر في التدريس على نحو يتعارض مع مبادئ الإسلام»، فيجب على القائد الإقليمي [لطالبان] أو قائد المجموعة قتله».

وخلال الصراع المسلح المستمر في أفغانستان، تظهر طالبان، الجماعة الإسلامية المتشددة التي أطيح بها من السلطة في أعقاب التدخل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2001 – تظهر عدم اكتراثها بأرواح المدنيين.

وعلى مدى العامين الماضيين، تعمدت طالبان قتل المدنيين الأفغان الذين تعتبرهم «جواسيس» أو «متعاونين»، واستهدفت هجماتها المرشحين في الانتخابات، والمعلمين، والعاملين الصحيين، والموظفين الحكوميين، ونشطاء حقوق المرأة.

وتعد الهجمات العشوائية، من قبيل التفجيرات الانتحارية، واحداً من الأساليب الحربية المعتادة التي تستخدمها طالبان، مما يسفر عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى في صفوف الأهالي الذين يتصادف وجودهم في مواقع هذه الحوادث. ويحظر القانون الإنساني الدولي استهداف المدنيين والهجمات العشوائية، وتعد هذه الأفعال من قبيل جرائم الحرب.

وتشير تقديرات اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان إلى أن نحو 600 مدني قد سقطوا بين قتيل وجريح خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز 2006؛ وورد أن نحو 70 في المائة من هذه الإصابات والخسائر البشرية كانت مرتبطة بهجمات طالبان.

> «لقد جئنا إلى هنا لنريح أنفسنا من العذاب؛ لم نكن نريد الانضمام [إلى طالبان] ونلقى حتفنا من أجل أموالهم»

وفي المناطق الأفغانية الخاضعة لسيطرة طالبان من أفغانستان، أفادت الأنباء بوقوع حوادث التهديد والقتل والضرب. وذكر بعض أهالي إقليم زابل لمنظمة العفو الدولية أن عناصر طالبان هددوا أهالي القرى وتعدوا عليهم بالضرب، إن لم يزودوهم بالغذاء والوقود والسيارات وغيرها من المؤن. وفي بلدة شاه جوئي، ورد أن طالبان أجبرت المزارعين على دفع إتاوة إما مالية أم عينية، وإذا ما رفض الأهالي الاستجابة لهذه المطالب، فقد يتعرضون للضرب أو القتل رمياً بالرصاص، أو يختطف أبناؤهم.

وفي أحد مخيمات اللاجئين المؤقتة جنوبي أفغانستان، قال رجل أفغاني فر من قريته لدى وصول طالبان «لقد جئنا إلى هنا لنريح أنفسنا من العذاب؛ لم نكن نريد الانضمام]إلى طالبان [ونلقى حتفنا من أجل أموالهم».

ومن بين التطورات التي تبعث على القلق استخدام هيئات قضائية «موازية» مكلفة بإقامة «العدل» على نحو ما تراه طالبان؛ غير أن المعلومات المتاحة عن إجراءات هذه الهيئات محدودة، والكثير من الأفراد الذين يمثلون أمام تلك المحاكم هم أشخاص اختطفهم المتمردون، ووجهت إلى البعض «تهمة» التجسس، فيما اتُّهم آخرون بالقتل والدعارة. وصدرت أحكام بالإعدام في العديد من الحالات، وتم تنفيذها إما بقطع الرأس أو رمياً بالرصاص.

وفي تقريرها المعنون: «أفغانستان: جميع من ليسوا أصدقاءً هم أعداء – انتهاكات طالبان ضد المدنيين (ASA 11/001/2007)، تقر منظمة العفو الدولية بأن الكثير من المواطنين الأفغان يعارضون استمرار وجود القوات الأجنبية في بلادهم، وأن تلك القوات ذاتها قد اقترفت انتهاكات خطيرة.

غير أن الانتهاكات التي يرتكبها طرف ما في الصراع الدائر في أفغانستان لا يمكن تبريرها بانتهاكات الطرف الآخر أو سوء سلوكه. ومن المفجع أن يكون الأفغان العاديون – نساء وأطفال ورجال – الضحايا الرئيسيين للنزاع الدائر وهذه مأساة.

مقتل مدافع عن حقوق الإنسان مع تفاقم النزاع الصومالي

أردي عيسى عبدي عيسى، البالغ من العمر 42 عاماً، وهو مدافع صومالي معروف عن حقوق الإنسان، برصاص مهاجمين مجهولين في 14 مارس/آذار في العاصمة مقديشو. وقُتل على يد مجموعة مؤلفة من ثلاثة رجال بالقرب من فندق كان يحضر فيه مؤتمراً حول الدعم النفسي – الاجتماعي للأطفال المتضررين من الحرب الأهلية والجفاف والفيضانات. وتدين منظمة العفو الدولية جريمة القتل هذه التي يبدو أن جماعة معارضة مسلحة قد نفذتها.

وفي الأشهر القليلة الماضية، فر عشرات الآلاف من المدنيين من العنف في مقديشو الذي تصاعد مع محاولة قوات الحكومة الاتحادية المؤقتة والجيش الإثيوبي الذي يساندها إعادة انتزاع السيطرة على المدينة من جماعات المعارضة المسلحة. ويواجه الصحفيون وسواهم من المدافعين عن حقوق الإنسان المضايقة والاعتقال والتهديد من جانب الحكومة الاتحادية المؤقتة وغيرها من الجماعات. وفي فبراير/شباط، أردي علي محمد عمر، وهو مذيع يعمل لدى إذاعة وارسان، بالرصاص في مقديشو وقُبض على عدة صحفيين واعتُقلوا في مارس/آذار.

وكان عيسى عبدي مؤسساً لكيسيما، وهي منظمة غير حكومية بارزة يقع مقرها في ميناء كيسمايو بجنوب غرب البلاد. وهو متزوج ولديه أربعة أطفال وكان يتصدر أنشطة الدعوة في كيسيما بحماس، وبخاصة الدفاع عن حقوق المهجرين داخلياً والنساء والأقليات، فضلاً عن تحقيق السلام والمصالحة.

وكان يزاول بصورة مستقلة، بدون أي انتماء سياسي أو قبلي، أنشطة حقوق الإنسان، لكنه تلقى في الآونة الأخيرة تهديدات من مصادر مجهولة.

ويسلط موته المأساوي الضوء على الخطر المتزايد الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان في البلاد. وتحث منظمة العفو الدولية السلطات على إجراء تحقيق في مقتل عيسى عبدي عيسى، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتوفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون من أجل السلام والعدالة في الصومال.

الولايات المتحدة الأمريكية

سجن بسبب رفضه القتال في العراق

«ما الفكرة التي نعطيها عن أمتنا عندما نقتل العراقيين الأبرياء ببرودة أعصاب ونعذب السجناء؟»

قول مقتبس من الطلب الذي قدمه مارك ويلكرسن للحصول على وضع معترض على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير

حكمت محكمة عسكرية أمريكية على مارك ويلكرسن بالسجن لمدة سبعة أشهر في فبراير/شباط بسبب رفضه الذهاب إلى العراق في نوبة عمل ثانية في العام 2005. كذلك طُرد من الجيش بسبب سوء سلوكه لأنه تغيب بدون إذن. وتعتبر منظمة العفو الدولية مارك ويلكرسن سجين رأي اعتُقل لمجرد اعتراضه على المشاركة في الحرب في العراق بدافع الضمير.

وعندما كان مارك ويلكرسن في العراق بين مارس/آذار 2003 ومارس/آذار 2004، رفض الرد على إطلاق النار على رجل كان يطلق النار عليه، لأنه يقول إنه «كان هناك أشخاص كثر حوله؛ ولم أُرد أن أقتل أبرياء».

وعندما عاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مارس/آذار 2004، قدم على الفور طلباً للحصول على وضع معترض على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير. وبينما كان يجري تسيير طلبه، علم أن وحدته ستعود إلى العراق في يناير/كانون الثاني 2005. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2004 رُفض طلبه على أساس أنه لم يقدم أدلة واضحة ومقنعة على أنه يعارض جميع الحروب. وتنص أنظمة الجيش الأمريكي على أن مقدمي طلبات الحصول على وضع معترض على أداء الخدمة العسكرية بدافع من الضمير يجب أن يكونوا معارضين للحرب بجميع أشكالها.

وقيل له إنه لا يمكن النظر مجدداً في أي استئناف يقدمه إلا بعد عودته من نوبة عمل ثانية في العراق، بعد أكثر من عام. وعندها قرر بأن لا خيار له سوى التغيب بدون إذن. وفي النهاية سلَّم نفسه إلى السلطات العسكرية في أغسطس/آب 2006.

يرجى كتابة رسائل تدعو إلى الإفراج عن مارك ويلكرسن فوراً ودون قيد أو شرط، توضح أن منظمة العفو الدولية تعتبره سجين رأي سُجن لمجرد اعتراضه على المشاركة في الحرب بدافع الضمير، وتشير إلى أنه اتخذ خطوات معقولة لضمان إعفاء الجيش له من خلال تقديمه طلباً للحصول على وضع معترض على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير. وترسل المناشدات إلى معالي بيتر غيرن وزير الجيش بالوكالة

The Honorable Peter Geren, Acting Secretary of the Army, 102 Army Pentagon, Room 3E588, Washington DC 20310-0102, USA. Fax: +1 703 697 0720
Salutation: Dear Secretary

طريقة المخاطبة: السيد الوزير

تحديثات

إيران

أُفرج عن محبوبة عباس غوليزاده وشادي صدر بكفالة في 19 مارس/آذار. ويُحتمل أن تواجها المحاكمة في المستقبل، لكن لا يُعرف ما إذا كانت قد وُجهت إليهما تهم رسمية. وكانتا من ضمن 33 امرأة اعتقلن خلال احتجاج سلمي في العاصمة طهران في 4 مارس/آذار. (انظر عددي مارس/آذار وإبريل/نيسان من 2007 من النشرة الإخبارية).

المغرب/الصحراء الغربية

حُكم على مدافعين صحراويين عن حقوق الإنسان هما إبراهيم الصبار وأحمد السباعي بالسجن لمدة سنة واحدة في مارس/آذار. واتُّهما بالانتساب إلى جمعية محظورة والتحريض على احتجاجات عنيفة ضد الإدارة المغربية للصحراء الغربية، وتعتقد منظمة العفو الدولية أنها ربما يكونان سجيني رأي اعتُقلا لمجرد تعبيرهما السلمي عن حقهما في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

وإبراهيم الصبار هو الأمين العام لجمعية صحراوية لحقوق الإنسان لم تتمكن من الحصول على تسجيل من السلطات المغربية بسبب عقبات إدارية نابعة من دوافع سياسية. (انظر المناشدات العالمية نوفمبر/تشرين الثاني 2006).

وكان قد حكم على إبراهيم صبار سابقاً في يونيو/حزيران بالسجن لمدة عامين بسبب اعتدائه على شرطي وعصيان أوامره. ويبدو أن إدانته كانت تستند حصرياً إلى محضر مقابلة أجرتها معه الشرطة وهو ينفي التهمة، مصراً على أن أفراد الشرطة ركلوه وصفعوه عند إلقاء القبض عليه.

إثيوبيا

ترحب منظمة العفو الدولية بنبأ الإفراج عن سركالم فاسيل وشريكها إسكندر نيغا. وقد وضعت سركالم مولودها في السجن. (انظر المناشدة العالمية لشهر سبتمبر/أيلول 2006).

وقد ألقت الحكومة القبض على المئات من أعضاء المعارضة والصحفيين عقب مظاهرات جرت في العام 2005 ضد التزوير المزعوم للانتخابات.

وقضى القاضي بأنه لا وجه لإقامة الدعوة ضد 25 شخصاً من المعتقلين ويجب الإفراج عنهم، وبوجوب إسقاط تهمتي الخيانة العظمى والإبادة المنسوبتين إلى بقية المتهمين. ويظل البروفيسور مسفن ولد مريم (انظر المناشدة العالمية لمارس/آذار 2006) متهماً «بالاعتداء على الدستور».

ومن المقرر أن تنعقد المحكمة مجدداً في 30 إبريل/نيسان. ويرجى مواصلة إرسال مناشدات نيابة عن أولئك الذين ما زالوا معتقلين.

الاستهتار بالحقوق الأساسية في بيلاروسيا

قال فرناك فياتشوركا، وهو مدافع بيلاروسي عن حقوق الإنسان وناشط شاب في المعارضة إنه «من المهم لشعب بيلاروسيا أن يعلم أنه ليس وحده، وأن ضغطاً يُمارس على حكومة بلاده التي تواصل تجاهل حقوق الإنسان.» وكان يتحدث في عرض لفيلم وثائقي في مقر فرع منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للانتخابات الرئاسية التي جرت في بيلاروسيا. وقد انضم إليه الكاتب المسرحي البريطاني توم ستوبارد الذي تحدث عن الأهمية الأساسية لحرية التعبير.

ويركز الفيلم الذي يحمل عنوان درس من بيلاروسي للمخرج البولندي ميروسلاو دمبينسكي على فرناك فياتشوركا الذي سُجن ووالده لأنه أدار مدرسة كانت تُدرِّس باللغة البيلاروسية. وكان الرئيس ألكسندر لوكاشنكا قد منع في السابق تعليم البيلاروسية، جاعلاً الروسية اللغة الرسمية. ويبين الفيلم الوثائقي الذي يركز على الانتخابات التي جرت في العام الماضي كيف أن مجموعة سياسية واحدة من الشبان فضلاً عن المجتمع المدني ككل يواجهان المضايقات والتخويف والعراقيل في أعمالهما اليومية. وقد أعلن الرئيس لوكاشنكا عن «فوزه» بالانتخابات بنسبة تزيد على 80 بالمائة، ما أثار انتقادات دولية واسعة النطاق. وفضح انعدام الاحترام للعملية الانتخابية الديمقراطية والاستخدام التعسفي والقاسي لسلطة الدولة الاستهتار بالحقوق الأساسية في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير.

واستخدمت قوات الأمن العنف لتفريق المظاهرات التي أعقبت الانتخابات عندما نزل مئات الآلاف من المواطنين البيلاروس إلى الشوارع في أحوال جوية قاسية وشديدة البرودة. وزُج بالمئات في السجون ويظل العديد من نشطاء المجتمع المدني يتعرضون للمضايقة.

ويقضي زميتسر داشكفيتش زعيم حركة الشبيبة المعارضة 18 شهراً في السجن في أعقاب محاكمة بالغة الجور. وقد اتُهم «بتنظيم نشاط لمنظمة غير حكومية غير مسجلة أو المشاركة فيه». (انظر المناشدة العالمية ليناير/كانون الثاني 2007).

وبعد عرض الفيلم، تحدث فرناك فياتشوركا عن الأمل الذي أحيته المظاهرات، ملاحظاً بأن البيلاروس أخذوا يتغلبون على خوفهم ويفهمون بشكل متزايد قيمة الديمقراطية والاستقلال والحرية.

وكما لاحظ توم ستوبارد فإن «حرية التعبير هي الحرية الأساسية. فلا يمكنك أن تعمل على تحقيق الحريات الأخرى إلا إذا تمتعت بحرية التعبير عن رأيك بصوت مسموع. وكل شيء ينبثق بسلاسة من الإحساس بحرية الكلام والاجتماع».

© Anne-Marie Breslin/AI

في مقالة حول بيلاروسيا كتبها في صحيفة التايمز لترافق عرض الفيلم، قارن توم ستوبارد البلاد بالاتحاد السوفييتي السابق قائلاً: «... إحدى زوايا الاتحاد السوفييتي السابق توقف فيها الزمن. وهنا ستجدون الكيه جي بي الأخيرة للإمبراطورية القديمة، والمزارع الجماعية الأخيرة والدكتاتور الأخير في أوروبا، الرئيس إلكسندر لوكاشنكا».

© ByMedia.net

شيء من الضجيج!

ادعوا إلى الإفراج عن سجين الرأي زميتسر داشكفيتش الآن!

انضموا إلى حملة منظمة العفو الدولية في الموقع الإلكتروني:
http://noise.amnesty.org/belarus

ضمان فعالية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

يعرقل كم هائل من القضايا المعلّقة والموارد المحدودة قدرة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (المحكمة) على إصدار أحكام سريعة.

وكلّف مجلس أوروبا «مجموعة من الحكماء» بإعداد استراتيجية تكفل فعالية المحكمة على المدى الطويل. وأصدرت مجموعة الحكماء توصياتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، وبالتالي أعادت فتح النقاش حول إصلاح المحكمة. وأصدرت منظمة العفو الدولية مع شركائها من المنظمات غير الحكومية تعليقاتها على تقرير مجموعة الحكماء.

وتوافق منظمة العفو الدولية على الحاجة إلى إجراء تغييرات، لكن يساورها القلق من أن تؤدي عملية الإصلاح الجديدة إلى مزيد من التقويض لحق الأشخاص (الذين يقدمون شكاوى مباشرة إلى المحكمة) في استصدار حكم ملزم حول ما إذا كانت حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قد انتهكت.

وأسفرت المناقشات السابقة حول الإصلاح بين العامين 2000 و2004 إلى إصدار لبروتوكول 14 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الهادف إلى تذليل العقبات التي تعترض عمل المحكمة. وبرغم أن البروتوكول 14 يتضمن بعض التغييرات التي تحظى بالترحيب، فإن تعديل معايير القبول الراهنة يعني أن المحكمة يحتمل أن تقدم سبل انتصاف في عدد من القضايا أقل مما تفعله الآن.

وفي مارس/آذار شاركت منظمة العفو الدولية والمنظمات غير الحكومية الشريكة لها في مناقشة حول تقرير مجموعة الحكماء استضافها مجلس أوروبا، بحضور خبراء دوليين وممثلين حكوميين. وتدعو منظمة العفو الدولية الدول الأعضاء في مجلس أوروبا إلى ضمان احتفاظ الأفراد بحقهم الفرد في تقديم التماس إلى المحكمة في عملية الإصلاح الجديدة هذه وإلى التشاور مع المجتمع المدني قبل إصدار قرار بإجراء مزيد من الإصلاحات في المحكمة.

وتعتبر منظمة العفو الدولية أن مقدمي الطلبات إلى المحكمة لهم مصلحة مساوية لمصلحة الدول في الفعالية طويلة الأجل لهذه المؤسسة الفريدة في حماية حقوق الإنسان.

انظر مجلس أوروبا: ضمان الفعالية طويلة الأجل للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان - تعليقات المنظمات غير الحكومية على تقرير مجموعة الحكماء (IOR 61/002/2007).

الفقر يشكل انتهاكاً لكرامة الإنسان

مع اقتراب الذكرى السنوية الستين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم تتحقق تطلعات ملايين الناس الذين يعيشون في حالة فقر إلى عالم خال من العوز والخوف. والفقر هو الحرمان من الموارد والقدرات والأمن والسلطة التي يحتاجها الناس لضمان حقهم في العيش بكرامة.

وخلف الإحصائيات السافرة للفقر يقف أشخاص وعادة قصص لم تُروَ حول التمييز والانتهاكات التي تمارسها الحكومات وسواها ممن يتربعون على كراسي السلطة. فأولئك المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقف وراء الفقر لا يخضعون للمساءلة، وأولئك المتضررون يُحرمون من المعرفة والسلطة لصياغة مستقبلهم.

وتُعد منظمة العفو الدولية العدة لحملة عالمية من أجل كرامة الإنسان تطالب بمساءلة الذين ينتهكون الحقوق الإنسانية للأشخاص الذين يعيشون في فقر على أفعالهم. كذلك ستُروِّج منظمة العفو الدولية للتمتع المتكافئ بالحقوق من جانب الأشخاص الذين يعانون من الفقر، فضلاً عن حقهم في المعلومات وحرية التعبير والدفاع عن حقوقهم.

ولتحقيق هذه الأهداف سنسلط الضوء على حالات انتهاك حقوق الإنسان التي تقف وراء الفقر، بما فيها الإخلاءات القسرية وحرمان الشعوب الأصلية من حقوق الأراضي، والانتهاكات المتعلقة بصحة الأم وفيروس/مرض الإيدز.

وهذه القضايا ليست جديدة على منظمة العفو الدولية. فطوال 15 سنة على الأقل، سلطنا الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بحرمان الشعوب الأصلية في الأمريكتين من حقوقهم (انظر عدد مايو/أيار 2005 من النشرة الإخبارية). وفي السنوات الأربع الأخيرة، قمنا بحملات ضد الإخلاءات القسرية في أفريقيا، من أنغولا إلى زيمبابوي (انظر عدد أكتوبر/تشرين الأول 2006 من النشرة الإخبارية). وفي مشروعنا البحثي الأول الخاص بحقوق الإنسان ووفيات الأمهات، تقوم منظمة العفو الدولية بحملة من أجل حق النساء الفقيرات والريفيات والمنتميات إلى السكان الأصليين في بيرو في الصحة (انظر بيرو: حرمان الأم والطفل من الحق في الصحة AMR 46/004/2007 و AMR 46/005/2007 و AMR 46/006/2007 و AMR 46/007/2007) وهي مجموعة من ملفات المعلومات أُطلقت في 28 مايو/أيار، اليوم العالمي للتحرك من أجل صحة النساء؛ وعدد سبتمبر/أيلول 2006 من النشرة الإخبارية).

انظر الحملة العالمية لمنظمة العفو الدولية من أجل كرامة الإنسان (ACT 35/003/2007) في:
web.amnesty.org/pages/poverty-index-eng
وافونا بآرائكم: humandignity@amnesty.org

الأوضاع الظالمة تزداد حدة في غوانتنامو

© Private

في مارس/آذار، بعد قضاء أكثر من خمس سنوات في غوانتنامو، اعترف المواطن الأسترالي ديفيد هيكس (إلى اليمين) بأنه مذنب بارتكاب أحد الأمور المحددة بموجب تهمة «تقديم دعم مادي للإرهاب». وأتى اعترافه بعد مضي ثلاثة أشهر على نقله إلى المعسكر 6، وهو مرفق اعتقال جديد في القاعدة البحرية الأمريكية في كوبا.

ويحتجز حالياً أكثر من ثلث معتقلي غوانتنامو - 165 رجلاً - في المعسكر 6. والمعسكر الذي وصفته السلطات الأمريكية بأنه «مرفق حديث يمثل آخر ما تم التوصل إليه في هذا المجال»، ينطوي على أوضاع أقسى للعزلة القصوى والحرمان من استخدام الحواس من الأجزاء الأخرى من مركز الاعتقال.

وبحسب ما ورد يُحبس المعتقلون في المعسكر 6 لمدة 22 ساعة في اليوم كحد أدنى في زنازين فولاذية فردية لا يدخلها الضوء الطبيعي ودون احتكاك بأي إنسان. ووصف أحد المعتقلين المعسكر بأنه «ديماس فوق الأرض». وتظل هناك بواعث قلق حول تاثير هذه العزلة الشديدة على الصحة العقلية والجسدية للنزلاء.

ووصف المحامون الذين زاروا ديفيد هيكس في يناير/كانون الثاني 2007 الصدمة التي شعروا بها جراء الدرجة التي تغير فيها بعد قضائه شهر واحد فقط في المعسكر 6. وقد قُيد بواسطة السلاسل بأرضية غرفة الزيارات، وبحسب ما ورد بدا عليه ملامح الشيخوخة بشكل كبير وكانت عيناه غائرتين وشعره أشعث. وكان يشعر بالقنوط الشديد ووجد صعوبة في التخاطب. وقال محاموه إنه يعاني من آثار العزلة المطولة والافتقار إلى الخصوصية، حيث يُجبر على استخدام المرحاض في زنزانته على مرأى كامل من الحراس.

وديفيد هيكس هو المعتقل الأول في غوانتنامو الذي تدينه لجنة عسكرية بموجب قانون اللجان العسكرية للعام 2006. وكان قد حُكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات، أوقف تنفيذها كلها باستثناء تسعة أشهر وكان من المقرر أن يعود إلى أستراليا في غضون 60 يوماً.

وأشارت السلطات إلى أن عدداً من المعتقلين يصل إلى 75 معتقلاً يمكن في النهاية أن يُحاكموا أمام لجنة عسكرية. ويساور منظمة العفو الدولية قلق شديد من أن أية محاكمات كهذه لن تتقيد بالمعايير الدولية وأن المتهمين يمكن أن يواجهوا الإعدام.

انضموا إلى دعوة منظمة العفو الدولية لإغلاق غوانتنامو في الموقع الإلكتروني www.amnesty.org/stoptorture

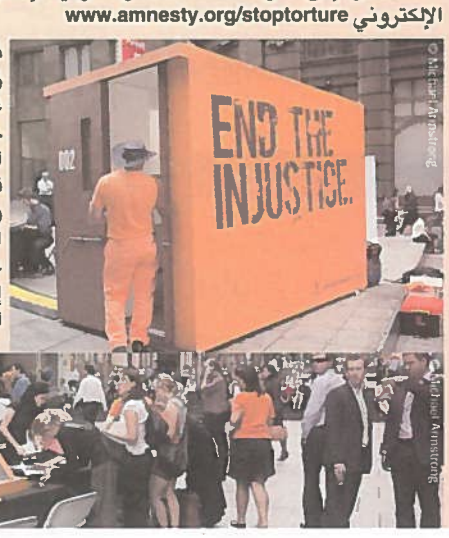
© Michael Armstrong

نسخة بحجم طبيعي من زنزانة في سجن خليج غوانتنامو ستُؤخذ في جولة حول أستراليا لمدة عدة أشهر، تظهر في الصورة هنا في مارتن بليس بسيدني. وطُلب من الزوار خارج الزنزانة التوقيع على عريضة إلكترونية من أجل إعادة ديفيد هيكس إلى أرض الوطن.

مراقبون لحقوق الإنسان من أجل سري لنكا الآن!

© AI

طلاب في مدرسة جوزيف بكاتمندو، نيبال ورامي الكرة السريع (في لعبة الكريكيت) الأسترالي الشهير بريت لي يضيفون أسماءهم إلى حملة منظمة العفو الدولية التي تحمل عنوان «العبوا وفقاً لقواعد اللعبة». وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السريلنكية والجماعات المسلحة إلى السماح بدخول مراقبين مستقلين لحقوق الإنسان إلى البلاد. ويظل مئات آلاف الأشخاص يتعرضون للتهجير والقتل والخطف على أيدي جميع أطراف النزاع الدائر في سري لنكا منذ عقود دون أن تنال هذه الأطراف عقاباً.

© AI

© John Pilger

منظمة العفو الدولية تدعو إلى مساواة العمال المنزليين بالحقوق

توزيع بطاقات بريدية أعدتها منظمة العفو الدولية بالشراكة مع منظمة غير محلية لحقوق الإنسان، جالا بي آر تي، على الناس لإرسالها إلى حكومة بلدهم خلال مظاهرة عامة جرت في يوغياكارتا بإندونيسيا. وتدعو البطاقات البريدية إلى تعديل المسودة الحالية للقانون الخاص بالعمال المنزليين لضمان الحقوق الأساسية لهذه المجموعة المعرضة للانتهاكات بوصف أفرادها عمالاً. وتدعو الحكومات إلى وضع حد للاستغلال والعنف وأوضاع العمل غير الإنسانية التي اضطر كثيرون إلى تحملها.

www.amnesty.org/arabic
البريد الإلكتروني:
newslett@amnesty.org
الاشتراكات:
ppmsteam@amnesty.org
Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

قيمة الاشتراك 12 جنيهاً إسترلينياً (18 دولاراً أميركياً، 21 يورو) لمدة عام واحد و30 جنيهاً إسترلينياً (45 دولاراً أميركياً، 52 يورو) لمدة ثلاث سنوات. ISSN 1684-8764 Annashrah Alikhbariyyah (Print). رقم الوثيقة: NWS 21/004/2007